

الثالثة اعدت للدرج والنوشتا والاشارة بالبرهان الروية فان قلت
اذ اذ ان الظلم امر عرسي كما في سدا الابصار ومعنى الروية قلت هذا على طريقة اهل
العرفو اللغة فانهم لم يعلمون عدم الشرط ما نعاين وجود الشرط واما ابيار العلوي
العقلية فلم يعلموا ما نعاين حقيقة بقاءها على ما ذكرنا غاية الامر انهم يقولون عند عدم
الضوء لا يتحقق الروية فمكرر اطلاق المانع عليها كما في قوله الكفر وظلمة النفاذ والظلمة
ما كانت مانعة من الابصار والوصول الى المقصد وتخصير الفرض وجها مانعا من الوصول
المقصود الاصل شيئا بارها ولا يجرسها اياها **قوله** يعوم نرى المؤمنون بغير نورهم كما اراد ان تخصيص
بأنور وجهه بغير بين ايديهم وبارها انهم شعرا بان الكاشفين في الظلمة ولا يتحقق ان ثبوت
الظلمة لانهم اذا كان المضمون اعتبارا فيوجب قوة التثنية **قوله** ويفعلها من قبيل المطرح
المردود لان ثبوتها لا يجوز ان يكون مفعولا له بل عالما مقدر فعناء اليبصر وان ثبوت
والجواب ان المسالعة في هذا الحق فكان في ثبوتها بيان ليس اسم الابصار وحاسية البصر
ومذاهب تنم ان اليبصر وايشان لا في العكس ان عدم ابصار الشيء لا يستلزم
ففي جنس البصر مثل ضرب الذي حال كره الله **قوله** ويوضح له احوال الارادة
فادعى احوال المحبة الارادة الاقبال الكلية على الحق والاعراض من الخلق ومن الابتداء
المحبة ولذا قال صاحب المصطلح ان الارادة جهة من نار المحبة في القلب مقتضية اجابة
دواعي الحقيقة وقال صاحب الفتوح حاشي وقام اليبقى لصاحب ارادة مع مجوبه
ولا فضل ثم قال واختلف الناس في حد الحب فما رايت احتلا حله بالحد الحقيقي واللا
يتصور ذلك فمأخذه من هذه الانتبايح واتار ولوازه وقد ركب بعض المحبين
عنه المحبة فقال العيرة من صفات المحبة والعيرة قابض الالاسر فلا تخد **قوله** بحيث يمكن
حمل الكلام على المستعار منه لولا القرينة كقولهم **قوله** فانه لو ذكر السراح والمعرف

لا يمكن

لا يمكن حمل اللفظ على معناه الاصل لكن الذي لا يخلو في ما ذكرنا المستعار له انما يشبهه فان
التقدير يعمهم صم اي كصم فبكون تشبها بليق فالخبر والمشبه واداة التشبيه فاللشبه
العلامة اعترض بانها فاخبرنا ان قوله يصلح اللفظ المعنى الجازم واجيب بان
صالحه له في نفعه مع قطع النظر عنه فلا معنى لاشتراط عدمه في هذه الصلاحية ثم ان
ان صحت الكلام المشتمل على ذكر اللفظ المستعار له مع صلاح المستعار له يرد منه
اللفظ الجازم اولو **قوله** على ذكره ايضا لتعيين المعنى الحقيقي فلا يكون صالحا
المعنى الجازم وان عدم قرينه الجازم مع اللفظ به معناه الاصل اذ مع وجود
يتبين المعنى الجازم فلا يكون صالحا للمعنى الحقيقي فالخبر المذكور في الصالح
ارادة المعنى المنقول اليه وعدم القرينة شرط لصلاح ارادة المعنى المنقول منه
فيكون المجموع متعلقا بصلاحية المعينين على التوزع قال صاحب اللغوي في
او عدم قرينة الجازم موجد لارادة معناه الاصل لاصح لارادتها اقول قوله عدم
قرينة الجازم موجد لارادة معناه الاصل ثم لا يجوز ان يقول القائل رايت كذا
ويراد به الرحل الشجاع غايه الامر ان لا يكون هناك قرينه دلالة على المعنى الجازم فان قلت
الجازم لا بد فيه من القرينة الصارفة فكيف يراد معنى الجازم في قرينه قلت وجود
القرينة الدالة لا بد منه في كون اللفظ مجازيا لا في ارادة حمل اللفظ المسموع على المعنى
الاصح قلت هذا ايضا في غاية الامر ان الظاهر عند عدم القرينة حمل اللفظ
الاصح واما وجوده فغير مسلم في انه او ر عليه انه التجرب في الاستعارة المكنية
فيها المستعار له واجب بان المستعار في قوله انثب المنة اطلاقا كما هو السبع
المذكور في طرق الكناية لان المعنى في الاستعارة بالكناية هو اللفظ عند المكين به
والمستعار له وهو الموصوف مطوى وحاصر وهذا الكلام انه ينبغي الاستعارة ان يكون

بوجودها اذ
تعالى في الاستعارة

فان قيل ما ذكرنا في
في الاستعارة
دون المكنية
فان الاستعارة
تتم في كون
تتم في كون